

Distr.: General
4 December 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الستون المستأنفة

فيينا، ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة والعشرون المستأنفة

فيينا، ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية: التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) (E/CN.7/2017/12-E/CN.15/2017/14). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي المكتب، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت برودود كتابية وردت بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢- وتُقدّم ميزانية المكتب المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم والباب الحادي عشر من قرارها ٢٥٢/٦١. وكما هو مبين في الفقرة ٢ من تقرير المدير التنفيذي، تعرض الميزانية المقترحة لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (الأموال العامة الغرض) على اللجنتين للموافقة عليها. ويورد التقرير أيضاً معلومات عن ميزانية الأموال المخصصة الغرض وميزانية تكاليف الدعم



الإداري والبرنامجي ذات الصلة (أموال تكاليف دعم البرامج)، اللتين تعرضان على اللجنتين لإقرارهما. كما ترد في الميزانية المدمجة (E/CN.7/2017/12-E/CN.15/2017/14، الفقرتان ٢ و ٥) موارد الميزانية العادية، التي تعرض على الجمعية العامة في البابين ١٦ و ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6).

٣- وكما ورد في تقرير المدير التنفيذي، فإن برنامج عمل المكتب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما زال يُنظَّم في إطار تسعة برامج فرعية، يندرج كل واحد منها في إطار الهيكل التنظيمي الحالي المؤلف من أربع شعب (المرجع نفسه، الفقرة ٧٠ والمرفق الرابع). ويشير التقرير أيضاً إلى أن المكتب شهد على مدى فترات السنتين الماضيتين نمواً هائلاً في حجم ونطاق برنامجه للمساعدة التقنية. ويُتوقع أن يتواصل النمو في تنفيذ البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بوتيرة أسرع مع توسُّع نطاق العمليات في كولومبيا نتيجة لاستهلال مشروع جديد بشأن التنمية البديلة في إطار تنفيذ اتفاق السلام في الربع الرابع من عام ٢٠١٧، بميزانية قدرها ٣١٥ مليون دولار على مدى أربع سنوات.

ثانياً - إسقاطات الموارد المدمجة

٤- تُدرج التبرعات المقدمة إلى المكتب في الميزانية وتُعرض فيها منفصلة في إطار صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (المرجع نفسه، الفقرة ٢). ويرد الوضع المالي للصندوقين في المرفق الثالث للتقرير. ويرد في الأشكال الرابع إلى السادس من التقرير تطور إيرادات ونفقات الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩.

إسقاطات الموارد

٥- ترد في الجدول ٢ من تقرير المدير التنفيذي إسقاطات موارد المكتب لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩، ويرد موجز لها في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

إسقاطات الموارد لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٧-٢٠١٦ (الميزانية المنقحة)	٢٠١٧-٢٠١٦ (الإسقاطات النهائية)	٢٠١٨-٢٠١٩
الأموال العامة الغرض	٩ ٥٨٧,٢	٨ ٦١٠,١	٩ ٠٣٨,٥
الأموال المخصصة الغرض			
صندوق برنامج المخدرات	٢١٣ ٢٠٧,٧	٢٥٠ ٥٦٤,٩	٣٦٧ ٧٧٧,٤
صندوق برنامج الجريمة	٣٠٠ ٠٩٧,٨	٢٦٢ ٠٧٥,٧	٣٠٤ ٦٦١,١
المجموع الفرعي	٥١٣ ٣٠٥,٥	٥١٢ ٦٤٠,٥	٦٧٢ ٤٣٨,٦
أموال تكاليف دعم البرامج	٤٥ ٠٤١,٥	٤٢ ٢١٦,٢	٤٩ ٨٨٠,١
الميزانية العادية	٣٨ ٧٠٥,٤	٣٨ ٧٠٥,٤	٣٩ ٥٥٦,٣
المجموع	٦٠٦ ٦٣٩,٦	٦٠٢ ١٧٢,٣	٧٧٠ ٩١٣,٥

٦- ويبلغ إسقاط موارد المكتب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٥٠٠ ٩١٣ ٧٧٠ دولار، بزيادة قدرها ٨٠٠ ٢٧٣ ١٦٤ دولار، (أو ٢٧,١ في المائة) مقارنة بالإسقاطات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتعلق معظم هذه الزيادة بالمشروع المنفذ في كولومبيا. وتشمل الموارد المتوقعة حسب مصدر الأموال في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما يلي:

(أ) الأموال العامة الغرض: ٩٠٣٨ ٥٠٠ دولار، بانخفاض قدره ٥٤٨ ٧٠٠ دولار، أو ٥,٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين الحالية؛

(ب) الأموال المخصصة الغرض: ٦٠٠ ٤٣٨ ٦٧٢ دولار، بزيادة قدرها ١٠٠ ١٣٣ ١٥٩ دولار، أو ٣١ في المائة، مقارنة بفترة السنتين الحالية؛

(ج) أموال تكاليف دعم البرامج: ١٠٠ ٨٨٠ ٤٩ دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٦٦٣ ٧ دولار، أو ١٩,٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين الحالية؛

(د) الميزانية العادية: ٣٩,٦ مليون دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٨٥٠ دولار، أو ٢,٢ في المائة، مقارنة بفترة السنتين الحالية.

الأموال العامة الغرض

٧- أبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن موارد الأموال العامة الغرض انخفضت من ٢٧,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٧,٨ ملايين دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ما أدى إلى حالات عجز خلال فترات السنتين الماضية، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول ٢

الأموال العامة الغرض: الإيرادات والنفقات، ٢٠١٠-٢٠١٩ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٦-٢٠١٧ (إسقاط)	٢٠١٨-٢٠١٩ (إسقاط)	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	
الإيرادات	٧,٨	٦,٨	١١,٥	٢١,٥	٢٧,٥	
النفقات	٨,٨	٦,٦	١٥,٣	٢١,١	٢٠,٠	
الفائض/العجز	(١,٠)	٠,٢	(٣,٨)	٠,٤	٧,٥	

٨- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن المكتب عاجل مسألة انخفاض الموارد العامة الغرض، وسوف يواصل معالجتها، عن طريق الإجراءات التالية: (أ) تزويد الدول الأعضاء على نحو منتظم بأحدث المعلومات بشأن الأموال العامة الغرض، بما في ذلك عن طريق الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتحسين إدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى؛ (ب) التوعية المتكررة للجهات المانحة، عن طريق البعثات الدائمة في فيينا والزيارات إلى الدول الأعضاء؛ (ج) التعبئة المحددة الأهداف للموارد للمهام التي تناسب التمويل الخارج عن الميزانية.

٩- ويشير المدير التنفيذي في تقريره إلى أنه، على الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، لن تكون الإيرادات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ كافية لتغطية مستوى الاحتياجات نفسه الذي غطته في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنظر إلى هذا الوضع، يشير المدير التنفيذي إلى أن المكتب سيقوم بما يلي: (أ) اقتصار التمويل على مهام أساسية محدودة وبعض العمل المعياري ومكتب الاتصال في نيويورك، بمبلغ إجمالي قدره ٢,٤ مليون دولار؛ (ب) إتاحة مبلغ ٢,٢ مليون دولار للمكاتب الميدانية التابعة للمكتب التي تواجه صعوبات برنامجية، لتمكينها من العمل على المدى القصير؛ (ج) إتاحة مبلغ المليون دولار المتبقي لتغطية احتياجات البرامج ولاستخدامه بالدرجة الأولى في مواصلة الحفاظ على سلامة شبكة المكاتب الميدانية؛ (د) التحويل التدريجي للموارد المخصصة لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات (٣,٨ ملايين دولار) ولقسم العدالة (مليون دولار) إلى الأموال المخصصة الغرض. وكتدبير أمان لهذا التحويل، يعتزم المكتب استخدام ما لا يتجاوز ٢,٤ مليون دولار من احتياطي الأموال العامة الغرض (أو ما يعادل متطلبات عام واحد) لتغطية التدفق النقدي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤).

١٠- وأبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأنه، نتيجة لانخفاض الموارد غير المخصصة، سوف يتوقف تمويل ما مجموعه ٢٤ وظيفة من الأموال العامة الغرض في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تشمل سبع وظائف لممثلي المكاتب الميدانية، و١٤ وظيفة في فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات، وثلاث وظائف في قسم العدالة. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمكاتب الميدانية، سيتاح مبلغ مقطوع قدره ٢,٢ مليون دولار لتغطية حالات العجز في برامج فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وفضلاً عن ذلك، سيتم تدريجياً في فترة السنتين نفسها تحويل الوظائف الموجودة في فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات وقسم العدالة إلى الأموال الخاصة الغرض.

١١- وما زالت اللجنة الاستشارية ترى أن من المهم تحقيق توازن أفضل بين المساهمات العامة الغرض والمساهمات المخصصة الغرض، ليس فقط من أجل ضمان السلامة المالية للمكتب وكفالة اتباع نموذج مستدام للتمويل بل أيضاً، بالقدر نفسه، تعبيراً عن الثقة من جانب الدول الأعضاء والجهات المانحة بشأن إطار سياسات البرامج وإدارته (الفقرة ١٩ من الوثيقة E/CN.7/2009/14 و E/CN.15/2009/24، والفقرة ٢١ من الوثيقة E/CN.7/2015/18-E/CN.15/2015/21).

الأموال المخصصة الغرض

١٢- يشير تقرير المدير التنفيذي إلى أن الزيادة المتوقع حدوثها من فترة السنتين الحالية إلى فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والبالغة نسبتها ٣١ في المائة في الأموال المخصصة الغرض تتصل في معظمها بصندوق برنامج المخدرات، الذي يتوقع أن يزداد رصيده بمبلغ ١٥٤,٦ مليون دولار (أو ٧٢,٥ مليون في المائة)، وذلك من ٢١٣,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٣٦٧,٨ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الزيادة تجسد أساساً بدء المشروع الجديد المتعلق بالتنمية البديلة في إطار تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا، بميزانية قدرها ٣١٥ مليون دولار على مدى أربعة أعوام (E/CN.7/2017/12-E/CN.15/2017/14، الفقرة ٧ والجدول ٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المشروع يهدف إلى دعم حكومة كولومبيا في

رسم سياسة الحد من المحاصيل غير المشروعة وتنفيذ تلك السياسة ورصدها وتقييمها وتعزيز الأقاليم التي تعطيها الحكومة الكولومبية الأولوية، في إطار تنفيذ اتفاق السلام، من خلال برامج التنمية الريفية والتنمية البديلة.

أموال تكاليف دعم البرامج

١٣- يشير تقرير المدير التنفيذي إلى أنه في حين يتوقع أن تبلغ إيرادات أموال تكاليف دعم البرامج ٥٤ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تمثل زيادة قيمتها ٦,٧ ملايين دولار (أو ١٦,٤ في المائة) مقارنةً بإسقاطات الإيرادات النهائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سُحِّدَت النفقات بمبلغ ٤٩,٩ مليون دولار نظراً إلى خطر أن يكون تحقيق عمليات تنفيذ البرامج أقل من المستوى المستهدف، وبغية الحفاظ على مستوى الاحتياطات (المرجع نفسه، الفقرة ٢١). كما يشير التقرير إلى أن الميزانية المقترحة تجسّد إنجاز التحوّل باتجاه نموذج التمويل الجديد (المرجع نفسه، الفقرات ٢٩-٣٦). وقد أُدرج نموذج التمويل المنقح، الذي يستند إلى تقدير التكاليف المباشرة بالكامل، في مقترحات الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفيما يتعلق بمعدل تكاليف دعم البرامج، أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠١٧/٣٥، يطبق المكتب على المساهمات في العادة المعدل الموحد للأمم المتحدة البالغ ١٣ في المائة؛ غير أن معدلاً مخفضاً قدره ٧ في المائة يُطبق على المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي (التي ينظمها الاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة) والمشاريع المنفذة بالشراكة مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويُقدر المتوسط الفعلي لمعدل تكاليف دعم البرامج في المكتب بنسبة ١٠ في المائة.

١٤- ويشير تقرير المدير التنفيذي كذلك إلى أن الميزانية المقترحة لأموال تكاليف دعم البرامج تشمل حصة المكتب من مشروع تخطيط الموارد المؤسسية (أوموجا) استناداً إلى الترتيب المتعلق بتقاسم التكاليف الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣، بما يُتوقع أن يسفر مركزياً عن تكلفة بمبلغ مليون دولار فيما يتعلق بخدمات نظام أوموجا التي يقدمها مقر الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ (ط)). وعند الاستفسار، أكد المكتب للجنة الاستشارية أن مبلغ هذا المخصص حُسب ليس على أساس الزيادة المتوقعة تحقيقها في الكفاءة نتيجةً لتنفيذ نظام أوموجا بل على أساس التقييم الذي أجري على نطاق الأمانة العامة لحصة المكتب. ويشير المدير التنفيذي في تقريره إلى أن المكتب سيبقى ملتزماً التزاماً تاماً بمبادرة أوموجا وأن أهم جهود نشر النظام سوف تركز في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على تنفيذ مشروع التوسعة الثانية لنظام أوموجا، الذي يشمل الأخذ بعناصر صياغة الميزانيات، والإطار الاستراتيجي، وإدارة المشاريع والبرامج، وإدارة الأداء، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. والنجاح في تنفيذ هذا العنصر أساسي لعمليات المكتب، لأنه يتيح الأخذ بالتخطيط والإدارة الشاملين لبرامجه (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠).

١٥- وما زالت اللجنة الاستشارية تشجع المكتب على مواصلة وضع نظام للاسترداد الكامل للتكاليف يبين التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبرامجه ومشاريعه، وعلى رصد تنفيذه، بما في ذلك

من خلال إجراء تقييم خاص، وعلى عرض النتائج، فيما يتعلق بالعمليات وبنود الميزانية على حد سواء، في سياق الميزانية المدمجة التالية (انظر E/CN.7/2015/18-E/CN.15/2015/21، الفقرة ٢٢).

الميزانية العادية

١٦- تشير اللجنة الاستشارية إلى أن موارد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تتضمن اقتراحاً بتخصيص مبلغ إجمالي قدره ٣٩ ٥٥٦ ٣٠٠ دولار للمكتب، يمثل زيادة قدرها ٨٥٠ ٩٠٠ دولار (يمثل ٢,٢ في المائة من حيث القيمة الاسمية، ولكن يمثل انخفاضاً بنسبة ٠,٩ في المائة من حيث القيمة الحقيقية) (انظر A/72/6 (الباب ١٦) و A/72/6 (الباب ٢٣)). وستنخفض حصة الميزانية العادية في موارد الميزانية الإجمالية للمكتب من ٦,٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٥,٢ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

إسقاطات ملاك الموظفين

١٧- يبين الجدول ٢ من تقرير المدير التنفيذي إسقاطات ملاك الموظفين في المكتب لفتري السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩، ويرد موجز لها في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

إسقاطات ملاك الموظفين للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩

الفترة	٢٠١٦-٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)	٢٠١٨-٢٠١٩
الأموال العامة الغرض	٢٩	٢٢
الأموال المخصصة الغرض		
صندوق برنامج المخدرات	١١٣	١٣٥
صندوق برنامج الجريمة	٢٣٨	٢٣٨
المجموع الفرعي	٣٥١	٣٧٣
أموال تكاليف دعم البرامج	١٤٠	١٣٠
الميزانية العادية	١٢٣	١٢٥
المجموع	٦٤٣	٦٥٠

١٨- وكما هو مبين في الجدول ٣ فإن المقترحات الخاصة بالتوظيف تجسد التغييرات في الاحتياجات المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك: (أ) تخفيض ٧ وظائف لمثلي المكاتب الميدانية ممولة من الأموال العامة الغرض (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)؛ (ب) زيادة صافية قدرها ٢٢ وظيفة ممولة من صندوق برنامج المخدرات؛ (ج) تخفيض صاف قدره ١٠ وظائف ممولة من أموال تكاليف دعم البرامج.

١٩- وتلاحظ اللجنة الاستشارية النسبة الكبيرة التي تمثلها الموارد الخارجة عن الميزانية، وما يتصل بذلك من تدني مستوى الموارد غير المخصصة في ميزانية المكتب المدمجة، وتثق في أن المكتب سيواصل بذل الجهود ليحشد لبرامجه الأموال غير المخصصة. وتشجع اللجنة المكتب

أيضاً على مواصلة استكشاف الفرص لزيادة توسيع قاعدة جهاته المانحة (انظر E/CN.7/2015/18-E/CN.15/2015/21، الفقرة ١٨).

ثالثاً - مسائل أخرى

مكافحة الإرهاب

٢٠- أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المكتب أقام علاقة عمل ممتازة مع مكتب فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، وأن هذه العلاقة استمرت بعد أن تحولت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب إلى المكتب الجديد المسمى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (مكتب مكافحة الإرهاب). ويشارك المكتب بانتظام في جميع الأفرقة العاملة المواضيعية الاثني عشر التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، من أجل كفالة تنسيق جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واتساقها. ويشارك المكتب مع مكتب مكافحة الإرهاب في رئاسة الفريق العامل المعني بالتصدي لتمويل الإرهاب، كما يشارك مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في رئاسة الفريق العامل المعني بالإجراءات القانونية وإجراءات العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يشارك المكتب مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في رئاسة الفريق العامل المعني بإدارة الحدود وإنفاذ القانون.

٢١- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، لدى استفسارها، بأن المكتب هو، بناءً على التكليف الصادر من الجمعية العامة، المكتب الرئيسي في الأمانة العامة فيما يتعلق بتقديم المساعدة القانونية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء بشأن جوانب العدالة الجنائية لمنع الإرهاب. ويحافظ المكتب، من خلال فرع منع الإرهاب التابع له، على علاقة عمل وثيقة مع مكتب مكافحة الإرهاب. وفضلاً عن ذلك، يتشارك المكتب مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة المعنية في رسالته الإخبارية الإلكترونية وفي جدول زمني لأنشطة المساعدة التقنية المقررة. وعلاوة على ذلك، ينسق المكتب ومكتب مكافحة الإرهاب المشاركة في المنتديات الدولية المناسبة بهدف ضمان اتباع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" إزاء مكافحة الإرهاب. ويساهم المكتب أيضاً في الاجتماعات التي يعقدها وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب مع الهيئات الإدارية للأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء.

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٢٢- أُرْفِقُ بتقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2017/12-E/CN.15/2017/14، المرفق الخامس) موجز للإجراءات التي اتخذها المكتب لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات محدّثة عن هذه الإجراءات.

٢٣- والتحديثات الرئيسية فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/71/5/Add.10) هي التالية:

(أ) فيما يتعلق بتوصية المجلس بأن يعمل المكتب على تقليل عدد القيود اليومية والتخفيف من تعقيدها، والتأكد من دقة وصف جميع اليوميات وتوفير الدعم لها في إطار وثائق النظام (الفقرة ٢٥)، تم تغيير التاريخ التقديري للإنجاز من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٨؛

(ب) تم تنفيذ توصية المجلس بأن ينظر المكتب في وضع استراتيجية للتعامل مع أي تأخر متراكم في الإبلاغ المالي وأن يحدد ويعالج أي ثغرات في وظائف الإبلاغ (الفقرة ٨١).

٢٤- وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير السابق لمجلس مراجعي الحسابات (A/70/5/Add.10 و A/70/5/Add.10/Corr.1)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) تم تنفيذ التوصية بأن تُضمّن الإدارة في جميع عملياتها الضوابط المالية التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الفقرة ٩)؛

(ب) كانت التوصية بأن يضع المكتب تقييمات لمخاطر الغش لتحديد مجالات عملياته الأشد عرضة للغش (الفقرة ١٨) لا تزال قيد التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

(ج) فيما يتعلق بالتوصية بأن يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بما يلي: '١' استخدام البيانات المحسنة المتعلقة بالتكاليف؛ '٢' إنجاز بدء تنفيذ عملية الاسترداد الكامل لتكاليف المشاريع؛ '٣' وضع عملية تأكد/استعراض (الفقرة ٤٠)، تم تأجيل تاريخ الإنجاز من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(د) كانت التوصية بأن يرسخ المكتب ثقافة التقييم وأن يتحمّل فرادى مديري المشاريع المسؤولية عن مشاريعهم (الفقرة ٤٤) لا تزال قيد التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

(هـ) فيما يتعلق بالتوصية بأن تقوم الإدارة بما يلي: '١' إكمال تنفيذ عملية إدارة المخاطر، وجمع المعلومات المتضمنة في سجلات الشعب والمكاتب الميدانية في سجل للمخاطر في المنظمة؛ '٢' القيام بانتظام باستعراض وتحديث السجل؛ '٣' النظر فيما إذا كان من المناسب الاستمرار في تجميع المخاطر المتعلقة بالمكتب وبمكتب الأمم المتحدة في فيينا في سجل واحد (الفقرة ٥٠)، تم تنفيذ التوصية.

٢٥- وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وهي على ثقة من أن كل التوصيات ستُنفذ بسرعة.